الأمم المتحدة

DP/2015/16

Distr.: General
13 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤

موجز

يُقدِّم هذا التقرير ملخصا للعناصر الأساسية للتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤، ويقدم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق والبرامج المرتبطة به، في إنجاز مهام التقييم على النحو المبين في سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعرض أيضا برنامج العمل المقترح لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وسيقدم التقرير السنوي الكامل عن التقييم، مع تحليل مفصَّل للنتائج، إلى المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

عناصر لاتخاذ قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يحيط علما بهذا الملخص والتقرير السنوي الكامل؛ (ب) يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة معالجة المسائل المطروحة؛ (ج) يوافق على برامج عملها لعام ٢٠١٥ وبرامج عملها المقترحة لعام ٢٠١٦.

300315 270315 15-03949 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الميزانية والموارد البشرية ٣

ثالثا – الأنشطة في عام ٢٠١٤ ..... ٤

رابعاً – التقييم اللامركزي ١٠

خامسا – خطة التقييم للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ..... ١٣

سادسا – أنشطة التقييم لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٥

سابعا – أنشطة التقييم لدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة ١٧

أولا – مقدمة

١ – يُقدِّم هذا التقرير ملخصا للعناصر الأساسية للتقرير السنوي عن التقييم. وهو يقيِّم التقدم الذي أحرزه كل من مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدات التقييم التابعة للصندوق والبرنامج المرتبطين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة – في أداء مهمة التقييم المبينة في سياسة التقييم التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ – ووفقا للممارسة التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٣، أعدَّ مكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤، الذي يتضمن وصفا أكثر تفصيلا للتقييم والأنشطة ذات الصلة التي نُفِّذت في عام ٢٠١٤. وسيكون التقرير الكامل متاحا قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس.

٣ – وتولى مكتب التقييم المستقل إعداد التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤ خلال فترة انتقالية هامة بالنسبة لتقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما. وكان المكتب ينقِّح سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي استعرضها فريق من الخبراء المستقلين في عام ٢٠١٤. واقتضى ذلك إعادة النظر في عدد من مجالات السياسات وإعادة صياغتها، بما في ذلك تحديد السبل الكفيلة بتحسين نظام التقييم اللامركزي. ولم يُدرج تقييم جودة التقييمات اللامركزية في هذا التقرير السنوي، على إثر قيام مكتب التقييم المستقل بتعليق العمل بنظام تقييم الجودة وشروعه في إجراء فحص شامل للنظام.

ثانيا – الميزانية والموارد البشرية

٤ – في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع نفقات مكتب التقييم المستقل لأغراض التقييمات والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالمنظمة ما مقداره ٨,٠٦ ملايين دولار، ورد منها مبلغ ٧,٤٦ ملايين دولار من الموارد العادية (الأساسية) للبرنامج ومبلغ ٩٢١ ٦٠٢ دولارا من موارد أخرى. وتمكن المكتب من تحقيق استخدام شبه كامل لجميع الأموال المرصودة في ميزانيته الأساسية (٩٨ في المائة من تمويله الأساسي)، مما يمثل تحسنا أكبر مقارنة بالعام السابق (٩٠ في المائة). وانخفض الإنفاق الإجمالي بنسبة ٣,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، وذلك يرجع في المقام الأول إلى انخفاض بنسبة ٥,٣ في المائة في تخصيص تمويل من الميزانية العادية وتعديل توقيت بعض أنشطة المشاريع. وأنفق المكتب معظم مصروفات التشغيل العامة الإجمالية التي تخصُّه (٨٤ في المائة)، ومقدارها ٢٣٨ ٦٣٢ ٣ دولارا، في تنفيذ التقييمات والأنشطة المتصلة بها مباشرة.

٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان مكتب التقييم المستقل يضمُّ ٢١ موظفا، من بينهم ١٥ موظفا من الفئة الفنية الدولية وستة موظفين من فئة الخدمات العامة. ونتيجة لتنقل الموظفين، لم يتمكن المكتب من ملء جميع الوظائف المؤقتة من الفئة الفنية في عام ٢٠١٤، فزادت هذه الحالة عبء العمل على كاهل الموظفين الحاليين وأثرت على حسن توقيت النواتج المتوخاة في بعض الحالات. واستُقدم ما مجموعه ٢٢٦ خبيرا استشاريا في عام ٢٠١٤ من أجل دعم عمل المكتب في إجراء التقييمات والأنشطة الأخرى.

٦ - وواصل مكتب التقييم المستقل كفالة التكافؤ بين الجنسين في عام ٢٠١٤. وتشكل النساء نسبة ٦٠ في المائة من وظائف الفئة الفنية الدولية (٩) وجميع موظفي فئة الخدمات العامة (٦). ومن بين الخبراء الاستشاريين الذين استقدموا، بلغت نسبة الإناث ٥٢ في المائة (١١٧)، وهي نسبة مماثلة لتلك التي سُجِّلت في عام ٢٠١٣. ولا يزال التزام المكتب بالعمل مع الخبراء الاستشاريين الوطنيين إلى أقصى حد ممكن في إجراء تقييماته قويا. ولقد اعتمدت جميع التقييمات السبعة المنجزة في عام ٢٠١٤، باستثناء تقييم موضوعي واحد[(١)]، على دعم الخبراء الاستشاريين الوطنيين، ووفَّرت آراء قيِّمة عن البلدان قيد الاستعراض وقدَّمت تقييمات نقدية استنادا إلى السياق المحلي.

٧ - والمكتب ملتزمٌ بتعزيز تنمية قدرات موظفيه. ويُخصِّص الموظفون حاليا نسبة ٥ في المائة من وقتهم للتعلُّم الفردي، باستخدام المواد التعليمية والدورات الدراسية المتاحة داخليا أو خارجيا. وفي عام ٢٠١٤، بدأ المكتب مشروع التطوير المهني الذي يشمل العمل مع الخبراء والممارسين بهدف صقل مهارات الموظفين وكفاءاتهم المهنية.

ثالثا - الأنشطة في عام ٢٠١٤

٨ - وُضع برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في إطار خطة التقييم المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتمشيا مع هذه الخطة، كان من المقرَّر عرض تقييم واحد فقط على المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤، هو تقييم برنامج المنح الصغيرة المشترك بين الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أجري بالاشتراك مع مكتب التقييم المستقل التابع لمرفق البيئة العالمية. إلا أن هذا التقييم سيعرض على المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ نظرا لما طرأ

(١) تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

على العملية من تأخير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ركّز المكتب على ثلاثة تقييمات مواضيعية سيعرضها على المجلس التنفيذي في سياق عام ٢٠١٥، بما في ذلك:

(أ) تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني؛

(ج) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٩ - وفي عام ٢٠١٤، أجرى المكتب أيضا تقييمين مستقلين يؤكدان النهج القائم على تحقيق الأثر أو شرع في إجرائهما:

(أ) أثر الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة المناطق المحمية؛

(ب) أثر الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراءات مكافحة الألغام.

١٠ - وتنظر التقييمات القطرية - أو تقييمات نتائج التنمية - في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحديد مستوى مساهمة المنظمة في تحقيق النتائج الإنمائية على الصعيد القطري. وأجرى مكتب التقييم المستقل ستة تقييمات قطرية في عام ٢٠١٤ شملت أرمينيا وأوروغواي وتنزانيا وماليزيا وزمبابوي والصومال. وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥ على أربعة من هذه التقييمات (أرمينيا وأوروغواي وزمبابوي وماليزيا) لدى موافقة المجلس على وثائق البرامج القطرية الجديدة لهذه البلدان. أما التقييمان المتبقيان (تنزانيا والصومال) فسيُقدَّمان إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ مشفوعَيْن بالبرنامجين القطريين الجديدين لهذين البلدين.

التقييمات المشتركة

١١ - شارك مكتب التقييم المستقل في طائفة واسعة من التقييمات المشتركة عام ٢٠١٤:

(أ) تقييم مبادرة الفقر - البيئة، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) تقييم برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛

(ج) تقييم برامج المنح الصغيرة، مع مرفق البيئة العالمية؛

(د) تقييم أثر الدعم الذي يُقدِّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لإدارة المناطق المحمية، مع مرفق البيئة العالمية؛

(هـ) تقييم البرنامج المشترك بشأن المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، وهو عبارة عن جهد مشترك من خمس مؤسسات تابعة للأمم المتحدة – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية – بالشراكة مع حكومتي إسبانيا والنرويج.

١٢ – ولقد نوقشت الدروس المستفادة من هذه التقييمات المشتركة في التقرير السنوي الكامل عن التقييم.

استعراض سياسة التقييم

١٣ – كلَّف المجلس التنفيذي، باعتباره القيِّم على سياسة التقييم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير إجراء استعراض دوري مستقل لأهمية وفعالية سياسة التقييم التي أقرَّها المجلس لأول مرة في عام ٢٠٠٦. ولقد وافق المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١ على سياسة التقييم المنقحة (DP/2011/3) التي تعتمد إلى حد كبير على استعراض السياسة الذي أجري في عام ٢٠١٠ (DP/2010/16). وطلب المجلس أن يصدر مكتب التقييم المستقل بصورة دورية تكليفا بإجراء استعراضات خارجية لسياسة التقييم لكي يتسنى للمجلس تنقيح هذه السياسة حسب الاقتضاء من أجل تعزيز مهمة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحقيقا لهذه الغاية، أجري استعراض لسياسة التقييم في عام ٢٠١٤.

١٤ – ونظر المجلس رسميا في مشروع التقرير الاستعراضي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤، وفي التقرير الاستعراضي النهائي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥. وطلب المجلس أن تؤخذ النتائج والتوصيات الواردة في الاستعراض في الاعتبار عند صياغة سياسة التقييم المنقحة، التي سينظر فيها المجلس خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٥.

١٥ – وطلب المجلس استعراض سياسة التقييم وكلَّف مكتب التقييم المستقل مؤسسة استشارية خارجية (الفريق الاستشاري baastel ltée) بإجراء هذا الاستعراض. وكان دور المكتب في عملية الاستعراض إداريا وليس موضوعيا. والآراء المعرب عنها في هذه الدراسة هي آراء الفريق الاستشاري. ولقد أصدر كل من إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب ردودا على التقرير الاستعراضي.

١٦ - ويُقيِّم الاستعراض أداء مهمة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١١، ومدى استجابة المنظمة لمتطلبات السياسات، وحالة تنفيذ السياسات. ويُحدِّد التقرير المجالات التي تتطلب إدخال تغييرات في السياسات أو اتخاذ قرارات على مستوى الإدارة من أجل تحسين مهمة التقييم.

١٧ - ويُركِّز الاستعراض على العناصر الثلاثة في سياسة التقييم وهي : (أ) مهمة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه عام؛ (ب) التقييمات المستقلة؛ (ج) التقييمات اللامركزية. وبالنظر إلى مواطن الضعف التي يتكرَّر الإبلاغ عنها في تغطية التقييمات اللامركزية وجودتها والاهتمام الذي يوليه المجلس التنفيذي لهذه المسألة على وجه الخصوص، ركَّز الاستعراض اهتمامه تحديدا على العنصر الثالث، مؤكدا وجود مواطن ضعف، ومتحرياً الأسباب الموجبة لها، ومقترحاً مسارات مناسبة للعمل.

التقدم المحرز في إصلاح منهجية تقييم نتائج التنمية

١٨ - نقَّح مكتب التقييم المستقل المنهجية التي اتبعها لتقييم نتائج التنمية في عام ٢٠١٤ في إطار التحضير لبدء جولة جديدة من التقييمات في عام ٢٠١٥. ولقد دأب المكتب على إجراء هذه التقييمات منذ عام ٢٠٠٢ ولقد أُنجز ما يزيد على ٩٠ منها حتى الآن. وفي السنوات الأخيرة، طرأ عدد من التغييرات الهامة في تقييم النهج القائم على نتائج التنمية، بما في ذلك استخدام موظفي المكتب لتولي إجراء التقييمات عوضا عن خبراء استشاريين خارجيين. ويُقنِّن هذا التنقيح الأحدث عهدا لدليل التوجيهات والطرائق العملية لإجراء التقييمات التغييرات التي طرأت على العمليات في الآونة الاخيرة، ويتصدَّى للشواغل والاقتراحات الواردة من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة الرئيسية، التي استقيت آراؤها من خلال المقابلات والدراسات الاستقصائية خلال عام ٢٠١٤. وتعالج التوجيهات المنقحة، على سبيل المثال، مشكلة متكرِّرة تتمثل في قلة البيانات الوطنية، فضلا عن الحاجة إلى كفالة نظر التقييمات في النتائج ضمن سياق الخطة الاستراتيجية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الاستشاري المعني بالتقييم

١٩ - واصل أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم خلال عام ٢٠١٤ تقديم الدعم لأنشطة مكتب التقييم المستقل. وكان الفريق الاستشاري قد أُنشئ في عام ٢٠١٣، وهو فريق خارجي مستقل يتألف من أحد عشر خبيراً دولياً مرموقاً في مجالي التقييم والتنمية. ويضطلع الفريق بمهمة تقديم التوجيهات الحاسمة والآراء المتبصرة بشأن عمل المكتب

من أجل مساعدته على تحقيق تأثير استراتيجي على المنظمة. وخلال عام ٢٠١٤، استعرض أعضاء الفريق مجموعة واسعة من أنشطة المكتب وقدموا المشورة بشأنها. وكان من بين المهام الرئيسية التي اضطلع بها أعضاء الفريق ما يلي:

(أ) تقديم النقد والتوصيات بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣؛

(ب) استعراض مشروع التقرير عن استعراض سياسة التقييم والتعليق عليه؛

(ج) الاستعراض النقدي للتقارير الاستهلالية ومشاريع التقارير النهائية للتقييمات المواضيعية؛

(د) التوجيه المنهجي بشأن الأحداث الرئيسية (حلقات العمل) والمشاركة فيها، خلال عمليات التقييم المواضيعية والقطرية التي يضطلع بها المكتب؛

(هـ) وتقديم الدعم للتوجهات الاستراتيجية للمكتب على مدار السنة؛

(و) تقديم التوجيه التشغيلي بشأن التأهيل المهني للموظفين وبناء قدراتهم.

٢٠ - واجتمع الفريق الاستشاري المعني بالتقييم خلال أسبوع ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بهدف الاستفادة من الخبرة الجماعية لأعضائه. وتلقى الفريق معلومات مستكملة عامة عن أنشطة المكتب وقدم المشورة والتوجيه المباشرين بشأن توجهاته الاستراتيجية والتقييمات الجارية من خلال عقد جلسات فردية وأخرى جماعية. وعقد الفريق أيضاً اجتماعات مع بعض أعضاء المجلس التنفيذي وإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤدي الفريق دوراً رئيسياً في مهمة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ يُحفز التأمل الداخلي في المكتب وطرح الآراء المتبصرة لاستكشاف سبل تحسين عمله التقييمي.

تقديم الدعم لقدرات التقييم الإقليمية والوطنية

٢١ - يتعاون مكتب التقييم المستقل مع وحدات البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي من أجل تقديم الدعم للبلدان بشأن تطوير قدرات التقييم. ويتمثل النشاط الرئيسي للمكتب في تنظيم مؤتمر دولي يُعقد كل سنتين بشأن قدرات التقييم الوطنية. وتوفر المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية منتدى فيما بين بلدان الجنوب يلتقي فيه المسؤولون الحكوميون من البلدان المستفيدة من البرامج لمناقشة مسائل التقييم والنظر في الدروس المستفادة من البلدان الأخرى التي تواجه قيودا مماثلة.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٤، ركّز مكتب التقييم المستقل، في إطار الدعم الذي يقدمه لتطوير قدرات التقييم الوطنية، على تيسير التبادل فيما بين الوحدات البرنامجية التابعة للبرنامج

الإنمائي ومختلف المشاركين في تطوير قدرات التقييم الوطنية وغيرهم من الأطراف المعنية، وتيسير مشاركتهم في دعم تنفيذ الالتزامات الثمانية عشر لقدرات التقييم الوطنية التي حُدِّدت خلال المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية، المعقود في البرازيل عام ٢٠١٣. ولقد أقام المكتب شراكة مع مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل التابع للبرنامج الإنمائي، الهدف منها التخطيط لتبادل المعارف ورصد الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الشريكة الوطنية، والنتائج التي تحرزها، وتشجيع هذه الأنشطة وتيسيرها.

٢٣ - ومن أهم ما تحقق من إنجازات في عام ٢٠١٤، إعلان فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عام ٢٠١٥ السنة الدولية للتقييم (EvalYear). وأقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة التقييم الدولية وسلّمت بالحاجة إلى تطوير قدرات التقييم الوطنية في قرارها A/RES/69/237 الذي تدعو فيه إلى تعزيز مهام التقييم في الأمم المتحدة. وستُمرَّر شعلة فيما بين شركاء التقييم الدوليين، ترمز إلى التزام البلدان بتعزيز قدرات التقييم الوطنية، خلال مختلف المناسبات التي ستنظم بشأن التقييم في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٥. وسيحتفل أيضاً بسنة التقييم الدولية وتناقش الأولويات الممكن إدراجها في خطة تقييم عالمية خلال المؤتمر الرابع المعني بقدرات التقييم الوطنية، المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

تقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٢٤ - واصل مكتب التقييم المستقل خلال عام ٢٠١٤ تقديم الدعم لعمل الفريق المعني بالتقييم، وهو عبارة عن رابطة مهنية طوعية تضم ٤٥ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، من صناديق وبرامج ووكالات متخصصة ومنظمات منتسبة، تهدف إلى النهوض بأوجه الفعالية والكفاءة والتأثير والاستدامة في العمل الذي تنجزه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإلى تحقيق النتائج الإنمائية.

٢٥ - وركّز مكتب التقييم المستقل في تقديمه الدعم للفريق المعني بالتقييم خلال عام ٢٠١٤ على تنفيذ استراتيجية الفريق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وبالتشاور مع منظمات أخرى، شارك المكتب في وضع خطة عمله للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل استراتيجية الفريق المعني بالتقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أربعة أهداف استراتيجية، الهدف منها تقييم ما يلي: (أ) استيفاء مهام ونواتج التقييم الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة بقواعد ومعايير الفريق الخاصة بالتقييم؛ (ب) استخدام كيانات الأمم المتحدة وشركائها التقييم في دعم المساءلة وتعلُّم البرامج؛ (ج) الاسترشاد بالتقييم في المبادرات والطلبات الطارئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (د) استفادة الفريق المعني بالتقييم من تعزيز مهنة التقييم على الصعيد العالمي وإسهامه في تحسينها.

٢٦ - وتشمل أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، خصوصاً منها الأنشطة التي عرفت مشاركة هامة لمكتب التقييم المستقل، اضطلاع مدير المكتب بمهام نائب رئيس الفريق بالنسبة للأنشطة المتصلة بتعزيز مهام التقييم. وفي إطار هذه المجموعة الفرعية، ركَّز الفريق المعني بالتقييم على ثلاث مجالات للعمل، وهي: التأهيل المهني في مجال التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ واستعراضات الأقران؛ واستعراض قواعد الفريق المعني بالتقييم ومعاييره. وشمل العمل على التأهيل المهني استعراض وتحديث إطار الكفاءة التقنية للتقييم لعام ٢٠٠٨، من أجل تقديم خيارات لأعضاء المكتب بشأن تحسين التأهيل المهني في مجال التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأُجريت استعراضات الأقران التي توفر تقييمات مهنية ومستقلة بشأن استقلالية مكاتب التقييم ومصداقيتها، بالإضافة إلى الفائدة المرجوة من هذه التقييمات، في ثلاث منظمات هي: برنامج الأغذية العالمي، ومرفق البيئة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبما أن قواعد ومعايير الفريق المعني بالتقييم قد وُضعت منذ عشر سنوات في عام ٢٠٠٥، فسيجري استعراضها في عام ٢٠١٥ لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحديثها.

رابعاً - التقييم اللامركزي

٢٧ - يُقصد بالتقييمات اللامركزية جميع عمليات التقييم التي أُجريت بتكليف من وحدات البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها مختلفة عن تلك التي أجراها مكتب التقييم المستقل. وكما ذُكر في المقدمة، وبالنظر إلى الاستعراض الجاري لنظام التقييم اللامركزي، فإن التقرير السنوي لعام ٢٠١٤ لا يشمل تقييماً لعمليات التقييم اللامركزية. وسيُشرع مجدداً في إجراء تقييمات الجودة في عام ٢٠١٥.

قدرات التقييم لدى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية

٢٨ - في عام ٢٠١٤، أبلغ ٨٢ من أصل ١٣٦ مكتباً قطرياً (أي نسبة ٦٠ في المائة) بوجود أخصائي واحد على الأقل لديها معني بالرصد والتقييم. وشكل ذلك زيادة مقارنة بنسبة ٤٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٣. وأُبلغ عن الزيادة في جميع المناطق الخمس. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ عن وجود أخصائي واحد على الأقل معني بالرصد والتقييم في جميع المكاتب القطرية في منطقة الدول العربية (أي بنسبة ١٠٠ في المائة). وأشارت جميع المناطق، باستثناء أوروبا ورابطة الدول المستقلة، إلى أن ٥٠ في المائة أو أكثر من مكاتبها القطرية يوجد فيها أخصائي معني بالرصد والتقييم.

٢٩ - ومنذ عام ٢٠١٢، سُجِّلت زيادة مطردة في عدد المكاتب القطرية التي يوجد لديها أخصائي واحد على الأقل معني بالرصد والتقييم، وفي عدد أخصائيي الرصد والتقييم في المكاتب القطرية. ولكن لم يحصل تمييز بين العمل في أنشطة الرصد والعمل في أنشطة التقييم، وبالتالي يصعب تقييم المستوى الفعلي لقدرات التقييم في جميع المكاتب القطرية والمناطق. ولقد وفَّر الاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنجز في عام ٢٠١٤، بعض التقديرات على أساس الدراسات الاستقصائية ذاتية الاستكمال والمقابلات[٢]. واستجاب لهذا الاستقصاء ٤٣ من أصل ٢٢٨ أخصائياً في الرصد والتقييم تابعين للبرنامج الإنمائي جرى الاتصال بهم. ولقد أكد بعض أولئك الذين أشاروا إلى أنهم يعملون بدوام كامل في مهام الرصد والتقييم في مجموع إجاباتهم أنهم يقضون حوالي ثلث وقتهم في مهام التقييم. أما من قالوا بأنهم يعملون في مهام الرصد والتقييم بدوام جزئي، فقد قدّروا بأنهم يقضون حوالي ١٠ في المائة من وقتهم في مهام التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، وهو الأهم، فإن نسبة ١٢ في المائة فقط من المجيبين من أخصائيي الرصد والتقييم أشاروا إلى أنهم قد تلقوا تدريباً متخصصاً في مجال التقييم.

التقييمات التي طلبت إجراءها المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب السياسات

٣٠ - في عام ٢٠١٤، طلب ١٠٢ من المكاتب القطرية (٧٥ في المائة) إجراء ما مجموعه ٢٤٤ تقييماً، وهي كالتالي: ٢٠ تقييماً للنواتج، و ١٩٤ تقييماً للمشاريع، و ٣٠ تقييماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من التقييمات البرنامجية. ومن بين هذه التقييمات الـ ٢٤٤ التي صدر بشأنها تكليف، ركز ٩٦ منها (٣٩ في المائة) على المشاريع التي يموِّلها مرفق البيئة العالمية. ويطلب المرفق تقييمات نهائية (لنهاية المشاريع) لجميع مشاريعه الكبيرة والمتوسطة الحجم التي يضطلع بإنجازها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات المنفذة للمشاريع.

٣١ - وانخفض الحجم الإجمالي للتقييمات اللامركزية التي اضطُلع بها على نطاق مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣ (أي ٢٤٤ تقييماً في عام ٢٠١٤ مقابل ٢٩٨ تقييماً في عام ٢٠١٣). وأحدث هذا المعدل قطيعة مع الاتجاه التصاعدي المسجَّل منذ عام ٢٠١١ (٢٢٦ تقييماً في عام ٢٠١١؛ و ٢٤٥ تقييما في عام ٢٠١٢). وعرفت جميع المناطق معدلات انخفاض،

(٢) انظر: Review of the UNDP evaluation policy (استعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، التقرير النهائي، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

سُجِّل أكبرها في كل من أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي انخفض فيها مجموع التقييمات من ٦٣ عام ٢٠١٣ إلى ٣٨ في عام ٢٠١٤ (بنسبة انخفاض بلغت ٤٠ في المائة)، وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض عدد مكاتب المشاريع التي ترفع التقارير في المنطقة، بالإضافة إلى الانخفاض العام في تقييمات المشاريع والنواتج التي تنجز مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من التقييمات. ولقد سُجِّل نفس الاتجاه في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (١٥ في المائة)، وأفريقيا (٩ في المائة)، والدول العربية (٧ في المائة).

٣٢ - وفي عام ٢٠١٤، أنجزت المكاتب الإقليمية ومكاتب السياسات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما مجموعه ١١ تقييماً. وأكمل مكتب السياسات ودعم البرامج ثلاثة تقييمات مواضيعية وأربعة تقييمات للمشاريع العالمية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. أما التقييمات الأربعة المتبقية التي أُنجزت في عام ٢٠١٤، فقد اضطلع بها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (ثلاثة تقييمات) والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (تقييم واحد). ولم يضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأي تقييمات في عام ٢٠١٤.

الامتثال لخطة التقييم

٣٣ - تمشياً مع سياسة التقييم التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر جميع التقييمات المدرجة في خطط التقييم إلزامية وتستوجب رداً من الإدارة. ومن بين التقييمات الـ ٢٤٤ التي أُنجزت في عام ٢٠١٤، تلقى ١٨٩ منها (٧٧ في المائة) رداً من الإدارة، وأسفرت عن ١ ٤١٨ إجراء متابعة رئيسياً. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، أُنجز ٢١ في المائة من الإجراءات الرئيسية، بينما لا يزال العمل جاريا على ٧٨ في المائة منها، وواحد في المائة منها لم يعد قابلا للتطبيق. ولوحظ أن نسبة ٢٠ في المائة من الإجراءات الرئيسية المقرَّرة قد تجاوزت الموعد النهائي المحدد لها بالفعل، وأن نسبة ١٧ في المائة لم يُحدَّد لها موعد نهائي واضح.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠١١، يجري قياس مدى امتثال البرامج القطرية بخطة التقييم في نهاية كل فترة برنامجية، ويستند ذلك إلى إنجاز جميع التقييمات المقرَّرة خلال تلك الفترة. ومن بين ١٦ برنامجاً قطرياً أُنجزت في عام ٢٠١٤، امتثل ١١ تقييماً (أي ٦٩ في المائة) بالكامل لخطة التقييم، بإنجازها ٩٠ إلى ١٠٠ في المائة من جميع التقييمات المقررة؛ وامتثلت ٤ تقييمات جزئياً لخطة التقييم (٢٥ في المائة)، بإنجازها ٤٠ إلى ٨٩ في المائة من التقييمات المقررة؛ ولم يمتثل تقييم واحد للخطة بإنجازه أقل من ٣٩ في المائة من التقييمات. وكان مقرراً أن تنجز

البرامج القطرية الـ ١٦ المكتملة ما مجموعه ٢٢٤ تقييماً. ومن بين ١٩٤ تقييماً منجزاً، شملت ١٧٠ منها (٨٨ في المائة) رداً من الإدارة على النحو المطلوب في سياسة التقييم.

خامسا - خطة التقييم للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

برنامج العمل لعام ٢٠١٥

٣٥ - يتسق برنامج العمل لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مع خطة التقييم المتوسطة الأجل لمكتب التقييم المستقل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥ التقييمات المواضيعية التالية.

دورة المجلس التنفيذي	التقييمات
الدورة السنوية حزيران/يونيه ٢٠١٥	تقييم مساهمة تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية الصادرة عن البرنامج الإنمائي
	تقييم دور البرنامج الإنمائي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني
الدورة العادية الثانية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين
	أثر الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإدارة المناطق المحمية (تقييم مشترك مع مرفق البيئة العالمية)
	تقييم برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقييم مشترك مع مرفق البيئة العالمية)

٣٦ - وسيجري مكتب التقييم المستقل تسعة تقييمات لنتائج التنمية في عام ٢٠١٥، تشمل إثيوبيا، وألبانيا، والجمهورية الدومينيكية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغامبيا، وفييت نام، والمغرب، وموريتانيا. وستتاح التقارير للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦.

٣٧ - وسيقدم مكتب التقييم المستقل الدعم أيضا للمؤتمر الرابع المعني بقدرات التقييم الوطنية.

٣٨ - وفي إطار سياسة التقييم القائمة، يتولى مكتب التقييم المستقل المسؤولية عن إعداد التنقيحات بالتشاور مع الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيقدم صيغة منقحة للسياسة إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية التي ستعقد في عام ٢٠١٥.

برنامج العمل لعام ٢٠١٦

٣٩ - يرد أدناه برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٦؛ إلا أنه قد يحتاج إلى تعديل حسب توقعات مكتب التقييم المستقل الواردة في سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتوافر الموارد. ومع ذلك، سيواصل المكتب إجراء التقييمات التي التزم بإعدادها

في إطار خطة التقييم المتوسطة الأجل. وستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ التقييمات المواضيعية التالية.

دورة المجلس التنفيذي	التقييمات
الدورة العادية الأولى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	أثر الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإجراءات مكافحة الألغام
الدورة العادية الثانية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في استراتيجيات مكافحة الفساد والنزاهة العامة
	تقييم استجابة البرنامج الإنمائي مباشرة بعد وقوع الأزمات

٤٠ - وسيكون عام ٢٠١٦ حافلا جدا بأنشطة التقييم. فإضافة إلى إنجاز تلك التقييمات التي ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦، هناك عدد كبير من تقييمات البرامج المتسقة مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فضلا عن تقييم للخطة الاستراتيجية نفسها، التي يجب إجراؤها في عام ٢٠١٦ وذلك للإفادة منها في الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية المقبلة. وبخلاف تقييمات نتائج التنمية، تقدَّم هذه التقييمات الأخرى للبرامج إلى المجلس التنفيذي وتشمل التقييمات الثمانية التالية:

(أ) تقييمات البرامج الإقليمية (خمسة)؛

(ب) تقييم الإطار العالمي لدعم السياسات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ج) تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(د) تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤١ - وعلاوة على ذلك، سيجري مكتب التقييم المستقل تقييمين مواضيعيين سيقدمان إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧:

(أ) تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وسيتناول التقييم هذه المسألة على مستويين: '١' الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة الفرص لهم من خلال عمله في مجال دعم البرامج في البلدان؛ '٢' النتائج التي تتحقق من برامج الدعم المباشر، على سبيل المثال، لضحايا الألغام الأرضية. وسيتشاور مكتب التقييم المستقل مع سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة للنظر في إجراء هذا التقييم على نحو مشترك؛

(ب) تقييم الفعالية المؤسسية، الذي سيجريه بصورة مشتركة مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي. وسيركز هذا التقييم على عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. ولهذا الموضوع علاقة مباشرة بالفرع الخامس من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٢ - وسيجري مكتب التقييم المستقل ستة تقييمات لنتائج التنمية في عام ٢٠١٦، ستتاح للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧.

سادسا - أنشطة التقييم لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٣ - بلغت نفقات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على التقييم في عام ٢٠١٤ حوالي ٠٠٠ ٥٨٠ دولار مستمدَّة من الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتعلقة بأخصائي تقييم وموظف تقييم. وخلال عام ٢٠١٤، أنجز الصندوق تقييما نهائيا يتعلق بأداء برنامج يهدف إلى دعم اللامركزية واللاتمركز والتنمية الاقتصادية المحلية في بنن، وبدأ في إجراء التقييمات الثلاثة الأخرى التالية:

(أ) التقييم النهائي لبرنامج انطلاقة الشباب (YouthStart) الذي يدعم تطوير الخدمات المالية المقدمة للشباب في ثمانية بلدان أفريقية؛

(ب) تقييم منتصف المدة لمرحلة التوسع من برنامج ''ميكروليد'' (MicroLead) الذي يدعم استحداث نماذج يوجهها الادخار في أقل البلدان نموا؛

(ج) التقييم المواضيعي لأداء آلية صناديق التنمية المحلية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية منذ عام ٢٠٠٥.

٤٤ - وخلال عام ٢٠١٤، واصل الصندوق الاستفادة من نظام الاستجابة الإدارية للبرنامج الإنمائي لضمان أن تكون جميع التقييمات المنجزة مشفوعة بردود الإدارة عليها وأن يستمر الصندوق في القيام بالمتابعة بشأن الإجراءات التي تعهد بها في التقييمات السابقة. وعلى سبيل المثال، اعترف الصندوق، في رده على تقييم نهائي حاسم لبرنامج التنمية المحلية المراعية للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣، بالحاجة إلى استخدام مجموعة أوسع نطاقا من أدوات التمويل المحلية في تصميم البرنامج المشترك الذي سيخلفه، وهو برنامج التنمية المحلية الشاملة والمنصفة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة على الصعيد المحلي. وبالمثل، ساهمت نتائج تقييم لمشروع صندوق للتنمية المحلية في ليبريا في حفز الأخذ بنظام جديد للرصد في جميع جوانب ممارسات تمويل

التنمية على الصعيد المحلي، سيشمل مجموعة جديدة من مؤشرات الأداء لاستخلاص نتائج توسع نطاق أدوات التمويل العام والخاص المستخدمة. والأهم من ذلك أن التقييم أكد الأساس المنطقي لاستحداث ممارسة تمويل التنمية على الصعيد المحلي نهجا نُظميا في تمويل مشاريع الاستثمار المحلية للقطاع الخاص.

٤٥ - وبشأن نتائج التقييم الرئيسية في عام ٢٠١٤، أثنى تقييم بنن على تدخل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لدعمه لإدخال تحسينات ملموسة على نظام التخطيط والإدارة على مستوى الحكومات المحلية. وأبلغ عن نتائج متفاوتة في جميع الاستثمارات المموَّلة في مجالات من قبيل تجهيز المنتجات الزراعية، والمزارع الريفية الصغيرة، والمدخلات الزراعية المقدَّمة للأسر الضعيفة فيما اعتبر أن بناء مخازن الغلال لدعم إطلاق نظام صكوك الاستلام في المخازن ساهم إلى حد كبير في تحسين سلاسل القيمة الزراعية المحلية. وأكد المقيِّمون على ضرورة تحسين تخطيط الاستثمارات عموما في هذه الأنواع من المشاريع، بحيث تصبح مرتبطة بشكل أفضل بأداء نظم الأغذية الزراعية على الصعيد المحلي.

٤٦ - وفي أماكن أخرى، كانت تغطية تدخلات الصندوق جيدة في سلسلة من التقييمات التي أدارها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ تضمنت النتائج الرئيسية للتقييم المواضيعي لمكتب التقييم المستقل المتعلق بمساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الإشادة بالنهج الذي اعتمده صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في العمل من خلال المؤسسات اللامركزية، وهو ما يؤكد أن دعمه للتخطيط على الصعيد المحلي شكل ''سبيلا في حد ذاته إلى إحداث أثر''. وأوصى المقيِّمون بأن يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ''بتوحيد جهودهما على نحو أكثر استباقا'' في المضي قدما، مقرين بأن ''الصندوق يوفر قدرات وخبرات فريدة في مجال اللامركزية، بينما للبرنامج الإنمائي إمكانيات أفضل على المستوى السياساتي العام في مجال الحكم''.

٤٧ - ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في إطار الجهود التي يبذلها لتعزيز مهمته في مجال التقييم، وتحسبا لتنقيح سياسة التقييم في عام ٢٠١٥، تنقيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكبار مديريه في مجال التقييم، وإعادة صياغة المعايير الإلزامية للتقييم لكفالة أخذ عينة أكثر تمثيلا لعمل المنظمة، والتماس التوجيه من الفريق الاستشاري المعني بالتقييم التابع لمكتب التقييم المستقل بشأن سبل تطوير ممارسات التقييم في منظمة لها حجم وولاية الصندوق. وفي إطار السعي إلى دعم هذه المبادرات، يخطط الصندوق لوضع استراتيجية تقييم في عام ٢٠١٥ ستزيد تفعيل التزاماته بخصوص نوعية التقييم ونطاقه على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

سابعا – أنشطة التقييم لدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٤٨ – بلغت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة المخصصة للتقييم في عام ٢٠١٤ ما قدره ٠٠٠ ٥٨٢ دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٣، واستُمد المبلغ من الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك صندوق التبرعات الخاص.

٤٩ – ويعكس الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التزاما قويا بالتدليل بوضوح على إسهام العمل التطوعي في تحقيق نتائج أكثر فعالية في مجالي السلام والتنمية. وبدأ البرنامج في إجراء حوار مع مكتب التقييم المستقل وشركاء رئيسيين للأمم المتحدة بشأن سبل القيام على أحسن وجه بتقييم إسهام المتطوعين والعمل التطوعي في البرامج الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على التقييمات المواضيعية وتقييمات الشركاء، والقيام في الوقت ذاته بضمان قدر أكبر من الجودة في التقييمات اللامركزية. وفي هذا السياق، يعتزم برنامج متطوعي الأمم المتحدة التعاون مع المكتب في عام ٢٠١٥ من أجل مواصلة تعزيز مهمته المتعلقة بالتقييم من خلال الاستفادة من القدرات التقنية للمكتب واستقلالية عمله وحياده.

٥٠ – وتمثل تقييم مواضيعي رئيسي أنجزه برنامج متطوعي الأمم المتحدة وأداره في عام ٢٠١٤ في التقييم الختامي لمساهمته في الهياكل الأساسية للتطوع على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستُخدم هذا التقييم البارز في توجيه صياغة البرنامج العالمي الجديد لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن الهياكل الأساسية للتطوع. وعلاوة على ذلك، تشمل التقييمات الرئيسية الأخرى التي شُرع في إجرائها تقييم مساهمات خدمة العمل التطوعي عبر الإنترنت وتقييم منتصف المدة للمشروع الإقليمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ”الشباب العربي يتطوَّع من أجل مستقبل أفضل“.

٥١ – ويحرص برنامج متطوعي الأمم المتحدة، على خلفية التزامه بتعزيز مهمته في مجال التقييم، على أن تشمل كل برامجه العالمية الجديدة التزاما قويا بالتقييم. وبناء على ذلك، فقد خصص نسبة ٥ في المائة من كل بند من بنود ميزانية برامجه العالمية – بناء السلام، والشباب، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وقدرة المجتمعات على مواجهة المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث، والهياكل الأساسية للتطوع – للرصد والتقييم.